الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية والمصرفية

مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية

دراسة تطبيقية على بنك اليمن الدولي

بحث مقدم لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد

نادية الحمادي

غيداء الصليحي

نورا الشرعبي

عمار السندي

عبداللطيف القعاري

تحت إشراف الدكتور

محمد الشوكاني

2021/2020م

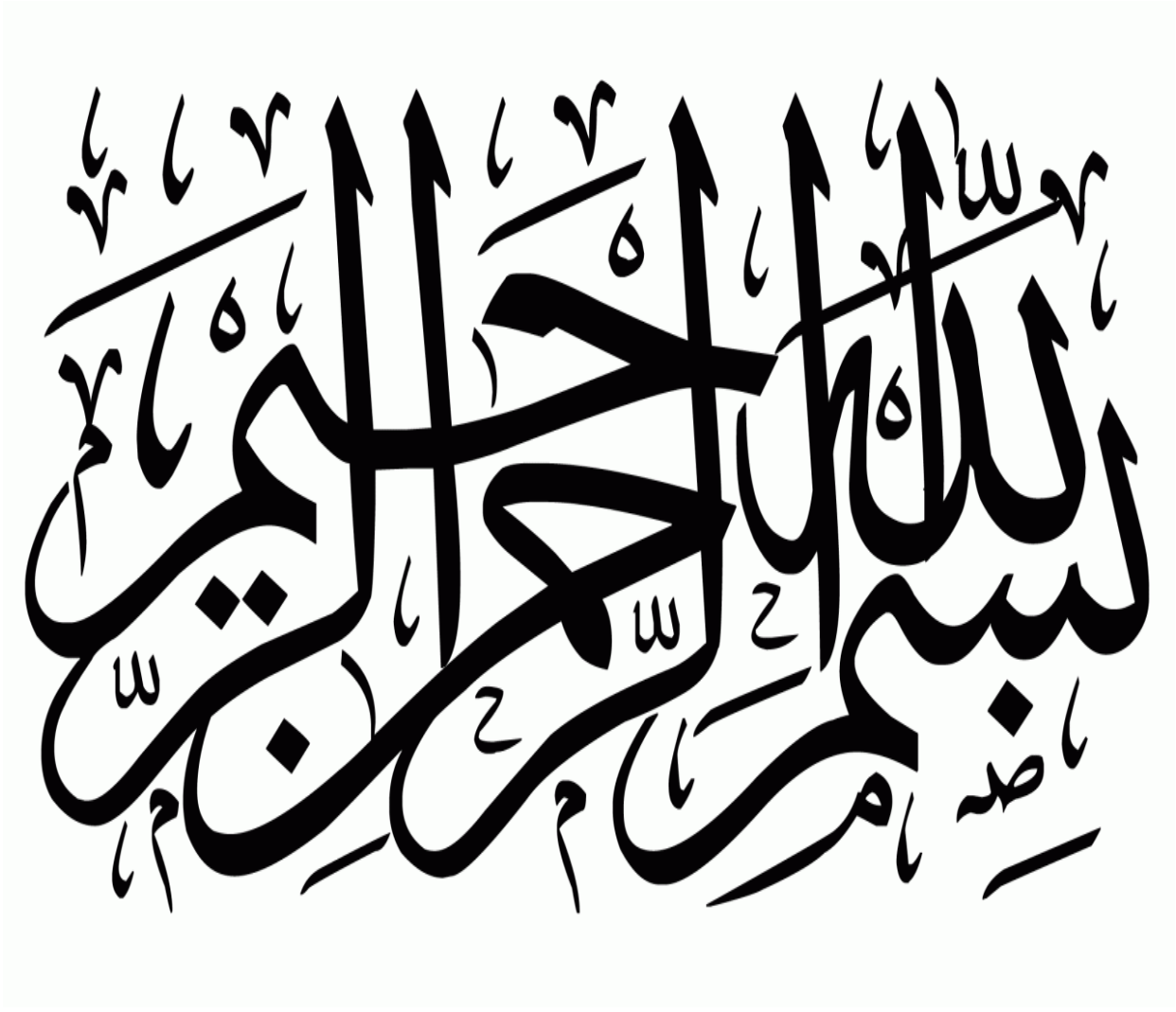
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيده المعرفي العلمي والثقافي

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..... إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من تشاركني أفراحي واَساتي .....إلى نبع العطف والحنان
إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح ..... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل على بأي شيء ..... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز

"اسالكما الرضا والسلوان ان شاء الله "والى أستاذ وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية / خالد العليمي والأستاذ رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية /محمد الصلوي.

وإلى كل من مد يد العون

وإلى كل من وجه لي كلمة طيبة ومشجعة.

د/ محمد الشوكاني

الآيـة

قال تعالى

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (10) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (11)}

(الصف آية 10-11)

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

"شهد الله انه لا اله إلا هو والملائكة والو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم"

(آل عمران 99)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لنا على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا أن وفقنا في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / محمد الشوكاني رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم الإدارية والمالية، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لنا المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / خالد العليمي،

والدكتور / محسن مثنى، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.

كما لا يفوتنا أن نشكر رئيس جامعة المستقبل الأستاذ الدكتور /عبد الهادي الهمداني على لتعاونهم الدائم ومد يد العون والمساعدة.

وأخيراً نتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا ننسى أعظم شكر إلى أغلى اشخاص إلى قلوبنا كل دكتور قام بتدريسنا وارشادنا وكان سبباً في تفوقنا.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
البسملة	ب
الإهداء	ت
الآية	ث
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	ح
ملخص البحث	ذ
Abstract	ر
الفصل الاول: الإطار العام للبحث	
المبحث الأول: منهجية البحث	
المقدمة	2
مشكلة البحث	3
أهداف البحث	3
أهمية البحث	3
فرضيات البحث	4
منهجية البحث	4
حدود البحث	4
مصادر جمع المعلومات	5
مصطلحات البحث	5
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المبحث الأول: الربحية	
مفهوم الربحية	11
الربحية في البنوك	11
أهمية الأرباح للبنوك التجارية	11

مقاييس ربحية البنوك	12
المبحث الأول: السيولة ومخاطرها	
مفهوم السيولة	13
وظائف السيولة	13
إدارة السيولة	14
مكونات إدارة السيولة	15
نظرية أدارة	16
العوامل المؤثرة في السيولة البنكية	18
مفهوم مخاطر السيولة	18
أسباب مخاطر السيولة	19
لجنة بازل ومخاطر السيولة	19
مؤشرات مخاطر	20
المبحث الثالث: الائتمان ومخاطره	
المقدمة	21
مفهوم مخاطر الائتمان	22
اركان مخاطر الائتمان	22
أساليب التعامل مع المخاطر الائتمانية	23
مخاطر التركز الائتماني	24
نتائج مخاطر الائتمان	26
المبحث الثالث: راس المال	
المقدمة	27
تعريف راس المال	27
وظائف راس المال	27
تغطية راس المال للمخاطر الائتمانية	28
تغطية راس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق	29
تغطية رأس المال إلى جانب المخاطر السابقة لمخاطر التشغيل	30
الفصل الثالث: البنوك التجارية	
مفهوم البنوك التجارية	33

نشأة البنوك التجارية	33
وظائف البنوك التجارية	34
مميزات البنوك التجارية	35
بنك اليمن الدولي	36
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات البحث	
منهجية البحث	38
مجتمع البحث وعينة البحث	38
مقياس أداة الدراسة الميدانية	39
صدق أداة الدراسة	40
الأساليب الإحصائية المستخدمة	41
1: التوزيع التكراري والنسب المئوية	41
2: المتوسط الحسابي	41
3: الانحراف المعياري	41
أولا: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	42
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان	47
المحور الأول: مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية	47
المحور الثاني: مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية	49
المحور الثالث: مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية	51
ثالثاً: عرض النتائج الاجمالية محاور الدراسة	53
النتائج والتوصيات	56
أولا: النتائج	56
ثانياً: التوصيات	57
المراجع العربية	58
المراجع الأجنبية	59
الملاحق	60
الاستبيان	60

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة مخاطر النشاط المصرفي وأثرها على ربحية البنوك التجارية وتمثلت مشكلة الدراسة في تضاعف حجم الودائع، ولـم تزيد بنفس المعدل بسبب زيادة حجم المخاطر التي تواجهه.

من خلال الدراسات السابقة تبين وجود قصور في مواجهة المخاطر التي ربحية البنك، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبيان لتحقيق أهداف الدراسة وتم توزيع ثمانية وثلاثين استبيان على بنك اليمن الدولي بأمانة العاصمة صنعاء وتم استرجاع 33 استبيان من الاستبانات الموزعة وتم استخدام برنامج spss في التحليل وأظهرت النتائج أن بنك اليمن الدولي يهتم بتحقيق الربحية من خلال توفير السيولة النقدية بشكل مرتفع كما أتضح من نتائج الدراسة أن بنك اليمن الدولي يتبنى الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وقبول قرارات العملاء او رفضها بناءً على نسبة سيولة الخزينة المتوفرة كما أن البنك يحافظ على استمراره وتوسيع نطاقه بشكل دائم.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة استخدام السيولة بالشكل الامثل واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجهه المصرف، الالتزام بالقوانين المحلية والخارجية المتمثلة بلجنة بازل وقراراتها وايضاً تطوير استراتيجية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال، احاطة البنك بالمخاطر التي يواجهها عند نفاذ السيولة وايضاً المحافظة على ارتفاع السيولة لأنها تؤثر على ربحية البنك.

Abstract

This study dealt with the risks of banking activity and its impact on the profitability of commercial banks. The problem of the study was the doubling of the volume of deposits, and it did not increase at the same rate due to the increase in the volume of risks facing it.

Through previous studies, it was found that there is a shortcoming in facing the risks that the profitability of the bank, and the study followed the descriptive analytical approach, and used a questionnaire to achieve the objectives of the study. Analysis The results showed that Yemen International Bank is interested in achieving profitability by providing cash at a high level, as it became clear from the results of the study that the International Bank of Yemen adopts the priorities set by the state in economic development plans and accepts or rejects customers' decisions based on the available treasury liquidity ratio. The Bank also maintains to continue and expand its scope permanently.

The study came out with a set of recommendations, the most important of which are: the need to optimally use liquidity and invest the bank's surplus cash in the internal and external fields through an independent committee of financial experts in the bank to determine, measure and follow up the liquidity that the bank faces, adhere to the local and external laws represented by the Basel Committee and its decisions, as well as developing a strategy Credit risk management policies and practices, determining the desired level of risk, activating the role of boards of directors in this field, informing the bank of the risks it faces when liquidity runs out, and maintaining high liquidity because it affects the bank's profitability.

الفصل الاول / الإطار العام للبحث:

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال فـي أي دولة، إذ إن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطـي القطـاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه خدمات مصرفية متعددة متنوعة، تساعد كثيراً فـي تنـشيط العمليـات الاقتـصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات: قبول الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانيـة المباشـرة وغير المباشرة وتحصيل الأوراق التجارية وخـصمها، وإصـدار خطابـات الـضمان وفـتح الاعتمادات المستندية.

وتتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلـى العد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واسـتثمار وغيرهـا، ومـن أمثلـة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية: مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر رأس المـال، وتؤثر المخاطر الـسابقة على أصول البنك التجاري، وبالتالي على سلامة أموال المودعين ويتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي، من قطاعات وأشخاص طبيعيـين ومعنـويين بمختلف صفاتهم، كعملاء (مودعين ومقترضين) أو كمستثمرين (حاليين أو محتملـين)، وتعتبـر البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك على قدر كبير من الأهمية لهؤلاء المتعـاملين، ولا تقتـصر أهمية تلك البيانات على المتعاملين مع البنك فقط، بل تعتبر ذات أهميـة لجهـات أخـرى مـن موظفين وإدارات في البنوك ذاتها، ومحللين ماليين، فضلاً عـن أهميتهـا للجهـات والـدوائر الحكومية، حيث إن هذه البيانات، تهدف بشكل أساسي إلى تزويد الفئات المـذكورة بالمعلومـات التي تفيدها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التوسعية أو الاقتصادية أو الرقابيـة للتأكـد مـن سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي.

الأمر الذي يفرض ضرورة المحافظة على هذا التطور ودراسـة المخـاطر المرتبطـة بأدائه من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان في البنك، والتحـديات والصعوبات التي تواجهه لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها ، والخروج بتوصيات تـساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدائها المصرفي، من حيث: إدارة مخـاطر الـسيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، مستهدفة تحقيـق معـدلات مرتفعـة للعائـد علـى الموجودات من خلال المحافظة علـى هـامش الأمـان المـصرفي وسوف نسلط الضوء في هذه الدراسة على ربحية البنوك التجارية في ظل مخاطر نشاطها.

مشكلة البحث:

تطور القطاع المصرفي اليمني بشكل كبير خلال العقد الماضي، فزاد عدد المصارف، وتضاعف حجم الودائع، ولم تزيد بنفس المعدل بسبب زيادة حجم المخاطر التي تواجهه

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية؟

2- ما أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية؟

3- ما أثر مخاطر رأس المال على ربحية البنوك التجارية؟

أهداف البحث:

1- التعرف على مخاطر السيولة على الربحية في بنك اليمن الدولي.

2- التعرف على مخاطر الائتمان على الربحية في بنك اليمن الدولي.

3- التعرف على مخاطر راس المال على الربحية في بنك اليمن الدولي.

أهمية البحث:

علمية:-

1- تعد الربحية أمراً ضرورياً لبقاء البنك لاستمراره وهي مصدر ثقة لكل من المودعين والمقترضين والدائنين للبنك كما تمثل الهدف الذي تسعى اليه الإدارة بأنها مؤشر مهم على قياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها لتجذب الربحية اهتمام الجهات الرقابية لما تعكس من نجاح البنك وقدرته على تحسين كفاية راس ماله كما أنها تمثل مؤشرات قوية على البنك يسير في الاتجاه السليم، فضلاً عن ان تحقيق البنك للربحية يحفز رجال الاعمال على الاستثمار في البنك (البوليسكو، 2015).

2- تفتح المجال امام دراسات أخرى لتناول بالدراسة المخاطر المؤثرة على ربحية المصارف كما ان هذه الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة للباحثين والمتخصصين في المجال المصرفي.

3- تبرز الدراسة كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة وكيفية استثمارها.

4- الاستفادة من البنوك التجارية لمواجهة مخاطر السيولة.

عملية: -

1- توضح الأساليب والطرق التي للبنوك في التحكم بالربحية والسيولة والائتمان ومخاطرهم.

2- تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح الأساليب والطرق للبنوك في إدارة السيولة والائتمان لأنها تنعكس على الربحية

3- توضيح كيف تقوم البنوك التجارية في اليمن بالتعامل مع هذه المخاطر.

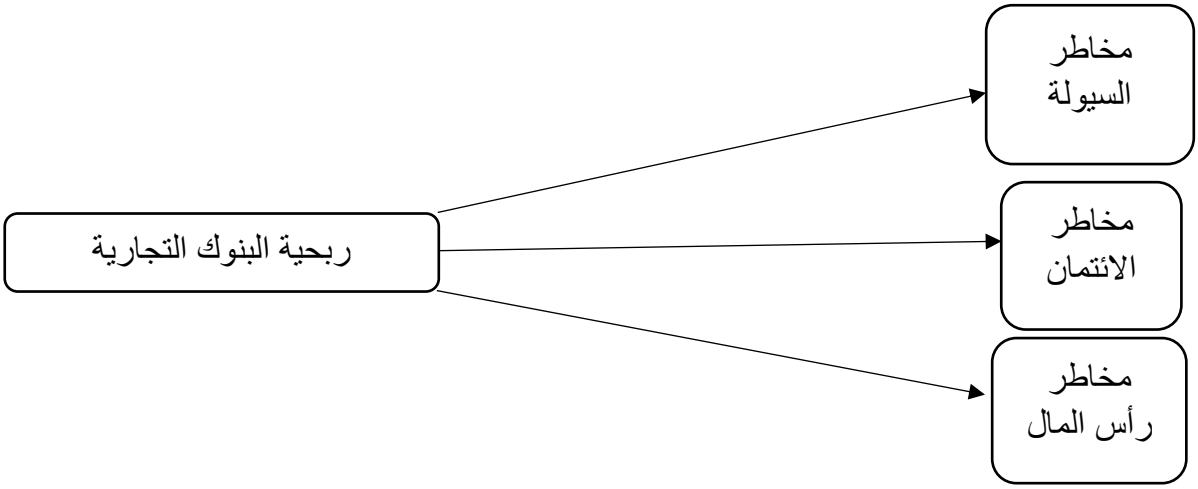

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على تساؤلات المشكلة وتحقيق اهداف البحث سوف يقوم الباحثون بصياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي

حدود البحث:

زمانية- 2020-الى منتصف عام 2021.

مكانية:- بنك اليمن الدولي.

موضوعية:- مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية.

مجتمع عينة البحث:- موظفي ومدراء بنك اليمن الدولي.

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

1) مصادر أولية:

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

2) مصادر ثانوية:

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والتقارير من البنوك التجارية التي تناولت الموضوع وقد حاولوا الباحثون الحصول على المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

مصطلحات البحث

الربحية

ان هدف واساس كل مشروع استثماري عادة هو الربح سواء كان مصرفاً او غير ذلك. والربح هو رقم مجرد للفرق بين العوائد التي يحققها والتكاليف التي ينفقها وبالتالي يزداد الربح كلما تزداد العوائد وتنخفض التكاليف (عبد السلام، 2013، ص116)، فالمفهوم الاقتصادي للربح هو مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. الربحية امر ضروري لبقاء واستمرار المؤسسات، وغاية يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي ايضا اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها (عقل، 1995، ص57).

السيولة

يقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني، الدوري، 2000، ص93)، وتُعرف بأّنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسيولة (أبو

احمد، 2002، ص185)، أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير(الهواري، 1978، ص60).

مخاطر السيولة: يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الاوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الاجل ومخاطر طويلة الاجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض، إذاً امام المصرف مصدران للسيولة هما (الموجودات والمطلوبات، الاقتراض من الغير): (نصر رمضان، 2013، ص57)

البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية من أكبر مؤسسات الوساطة المالية ويقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد آجال محددة، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الأقراص والاستثمار. وبهذه الطريقة فإن البوك التجارية تعمل على سرعة تدفق الأموال من المدخرين (أصحاب الودائع) إلى المستثمرين (المقترضين). (نوال حسين، 2000، ص34).

الائتمان المصرفي: هو القدرة على الإقراض واصطلاحاً هو التزام جهة أخرى بالإقراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يتلزم المدين عند انتهائها يدفع قيمة الدين.

مخاطر الائتمان: عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات اتجاه البنك سواء كانت اقساطاً او ايجارات التي تنفذ بموجب عقود المرابحة او الاجارة المنتهية بالتمليك.

وتعرف ايضاً بانها: هي مخاطر حدوث خسائر ناتجة عن عدم قدرة المؤسسة المالية التي يتعامل معها البنك على إتمام التزاماته المالية اتجاه البنك.

الدراسات السابقة

1- دراسة المخلافي (2004) بعنوان: "تحليل كفاية راس المال المصرفي وأثره في المخاطر والعائد وفي المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية).

المخاطر والعائد على وفي المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية:

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين معايير كفاية راس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة وتقدر ذلك في قيمة المصرف وذلك عبر اختبار عينة من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها 9 مصارف. واستغرقت الدراسة المدة من عام 1998 الى 2009 وقد استخدمت مؤشرات لكفاية راس المال المصرفي هي: راس المال الى الودائع، راس المال الى اجمالي الموجودات، راس المال الى الموجودات العملاقة، راس المال الى الاستثمارات، راس المال الى الالتزامات العرضية، راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر.

وكانت من اهم نتائج هذه الدراسة: صعوبة التوازن بين احكام السلطات الرقابية وقرارتها (المستندة الى معايير راس المال) واجتهادات الإدارات المصرفية اذ ان التفاصيل المفروضة عند حساب المعايير تؤدي الى زيادة تدخل السلطات الرقابية.

2- دراسة الرشدان، (2002) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية."

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من)البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي(، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من:)الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها(على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

3- المليجي، (2002) بعنوان: "تطوير القياس المحاسبي – للحكم علـى كفايـة رأس المال في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى تطوير مقياس محاسبي للحكم على كفايـة رأس مـال البنوك التجارية في مصر، للوصول إلى معيار يتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم كفايـة رأس المال، الذي يعكس معظم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، وبصفة خاصـة مخـاطر الائتمان ومخاطر التضخم ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وقد شـملت عينة الدراسة عينة من البنوك التجارية التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص وهي: (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، والبنك التجاري الدولي، والبنك المصري الأمريكي)، وتم الاعتماد علـى أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية موقع العينة للوصول للنموذج الأفضل.

وتوصلت الدراسة إلى عدم فعالية معايير كفاية رأس المال المعدة وفقاً لمقـررات لجنـة بازل للرقابة المصرفية عام 1988م، ومقررات البنك المركزي المصري عام 1991م، والإطار الجديد لكفاية رأس المالي) بازل 1999م (في المحافظة على رأس مال البنوك التجارية وتـأمين سلامة مراكزها المالية، كما أنها لا تعكس مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية العاملـة في مصر ولا تتضمن جميع العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال.

4- دراسة وليد صيام وحسني خريوش، (2001) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن.

لقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة (1991- 2000)، وتمثلت عينة الدراسة في كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي)، للعام 2000 وهي (12) بنكاً.

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقاط ضعف لدى المصارف التجارية الأردنية، فيما يتعلق بالربحية، ومواجهة التحديات المستقبلية، وقد قام الباحث باختبار البيانات الخاصة بالمصارف إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وكل من (حقوق الملكية، ومصاريف الدعاية والإعلان نسبة المديونية والسيولة النقدية والفوائض النقدية (من جهة أخرى، وعدم وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه المصارف من جهة و إجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى.

5- دراسة بيرجير (1995) بعنوان: "العلاقة بين راس المال الربحية في المصارف".

تناولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين الربحية وراس المال في البنوك التجارية الامريكية خلال فترة (1983- 1989) وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين راس المال ومعدل العائد على الحقوق الملكية، لدراسة هذه العلاقة، وأعاد الباحث اجراء تحليل خلال فترة (1995 – 1992) وذلك بسبب اجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك علاقة قوية موجبة بين الربحية وراس المال في البنوك التجارية الامريكية خلال فترة (1983- 1989) بينما يوجد علاقة عكسية بين الربحية وراس المال في البنوك التجارية الامريكية خلال فترة (1990 – 1992).

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

المبحث الأول – الربحية

مفهوم الربحية

ان هدف واساس كل مشروع استثماري عادة هو الربح سواء كان مصرفا او غير ذلك. والربح هو رقم مجرد للفرق بين العوائد التي يحققها والتكاليف التي ينفقها وبالتالي يزداد الربح كلما تزداد العوائد وتنخفض التكاليف (عبدالسلام، 2013، ص 166)، فالمفهوم الاقتصادي للربح هو مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. الربحية امر ضروري لبقاء واستمرار المؤسسات، وغاية يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يتهم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي ايضاً اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها (عقل، 1995، ص 57).

الربحية في البنوك

هي عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربح من خلال قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل.

ونظرا للتناقض بين ربحية المصرف وسيولته فعلى ادارة المصرف ان لا تذهب بعيداً في البحث عن الربحية المصرف فقط بأن تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وبالتالي يكون هدفها تعظيم قيمة المصرف او تعظيم ثروة مالكيه (عبد السلام، 2013، ص 117). وان زيادة ارباح المصرف تعتمد على زيادة عوائده او تخفيض تكاليفه او كليهما، وبالتالي على ادارة المصرف البحث على ابواب العوائد (فوائد، ارباح، عمولات او أجور) وتعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اغفال ابواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها، او ان تكون عوائد اي مشروع استثماري او ائتماني أكبر من تكاليفه (عبد السلام، 2013، ص 116).

أهمية الأرباح للبنوك التجارية

1- الارباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في سوق العمل، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها مخاطر الائتمان والاستثمار والتصفية الاجبارية والسرقة والاختلاس وغيرها.

2- الارباح ضرورية لمالكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

3- الارباح ضرورية للحصول على راس المال اللازم في المستقبل وذلك من ثلاث جوانب.

أ- اعادة استثمار الارباح بصفة مستمرة، هو أحد وسائل التمويل الذاتي (الرسملة).

ب- تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله.

ت- اعطاء المساهم عائد مقبول عمى رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

4- تقيس الارباح المجهود الذي بذل، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنه مقياس لأداء الادارة.

5- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة اصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين.

6- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

مقاييس ربحية المصارف

هناك عدة مقاييس لربحية المصارف اهميا:

1- معدل العائد على حق الملكية:

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل على أداء الادارة الكفؤة، ويمكن ان يكون الارتفاع دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ من القروض.

2- معدل العائد على الموجودات:

ويقيس نسبة الارباح المتحققة الى مجموع موجودات البنك (عبد السلام، 2013، ص 117).

المبحث الثاني – السيولة ومخاطرها

مفهوم السيولة

يقصد بالسيولة المصرفية قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني، الدوري، 2000، ص 93)، وتعرف بأنها قدرة البنك على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنوك، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويليا إلى نقد سائل بسرعة وسيولة (ابو احمد، 2002، ص 185)، أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير(الهواري، 1978، ص 60).

وظائف السيولة

السيولة لمقابلة سحب الودائع:

فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، كما أنها تمكن من مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطى للإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وأخيراً تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، مما يحافظ عل استقرار المصرف ومستوى أمانه.

السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:

حيث تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، فإذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك – تتوقف على موارده المالية –، سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات، أو بيع بعض الموجودات التي يمتلكها البنك. بالنسبة للتسهيلات التي تقدمها المصارف. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2008)

إدارة السيولة

إن إدارة السيولة تعني تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك التجـاري (عبـدالحميد، 2002، ص 232).

- **تحديد احتياجات السيولة:**

تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلـى مـا يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسـمي علـى القـروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم البنك بالمواءمة بين هذه المتطلبات وبـين النقديـة السائلة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذ أن ذلـك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ودراسة تدفق الودائع ولـذلك فـإن تحديد السيولة وفي الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل الخبرة الـسابقة وأرقـام الماضــي ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل، ويقوم التقدير على اقتراض أساسي هو المؤثر الرئيسي للسيولة في البنك، وهذا بدوره يعطينا مؤشراً على درجة الأمان والاستقرار المصرفي.

ويمكن الوصول إلى تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:

1- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض لمدة زمنية معينة، ويـتم تعديل الودائع وفقاً لنسبة الاحتياطيات المطلوب احتجازها وفقاً للقانون.

2- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية.

3- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفتـرة، لإيجـاد سلـسلة زمنية للاختلافات بين الودائع والقروض ونسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع.

4- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

5- احتساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم احتـساب الفـرق بينهما خلال تلك الفترة، وحسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

- **إدارة المركز النقدي**

إن تحديد احتياجات السيولة يعقبها إدارة جيدة للمركز النقدي حتى تستكمل عملية إدارة الـسيولة في البنوك التجارية، والاعتماد بدرجة محدودة على النظريات في هذا المجال. وهذا يعني أن إدارة المركز النقدي يعني معايشة يومية تتم من خلال استيفاء حاجة البنـك مـن الاحتياطيات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من العملاء، ثم التعرف إلى مـدى تـأثر الأرصـدة النقدية داخل البنك بملايين العمليات التي تتم خارج البنك وينتج عنها تدفق النقدية الـسائلة مـن وإلى البنك.

ويمكن للبنوك أن تعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي بها وفقاً لدراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار، وتسترشد بسلسلة زمنية لنشاط البنك. ويعبر مركز البنك النقدي عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى البنوك المحلية، وتلك الأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتأثر هذه الأموال يومياً بحجم العمليات التي تتم من خلال التدفق النقدي الداخل والخارج من البنك، ونظراً لأن هذه النقود عادة لا تدر أي دخل بالنسبة للبنك، فإن الإدارة الرشيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها ولتحقيق هذا الغرض فإن المسئول يجب أن يعرف مقدار ما يجب الاحتفاظ به في شكل سائل. وأن كل بنك لكي يتمكن من إدارة السيولة بكفاءة لا بد أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان، وتحديد مداخل لحل التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى.

مكونات إدارة السيولة

تهتم إدارة السيولة بشكل رئيسي في إدارة كل من الاحتياطات الأولية والاحتياطات القانونية، وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منهما: (الحسيني، الدوري، 2000، ص 94).

الاحتياطيات الأولية

وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يحقق عوائد منها، لمواجهة أي أعراض قد تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وتتكون هذه الاحتياطات من:

1- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق، وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل.

2- الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، حيث تلزم البنوك قانوناً بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين، ويمكن للبنك المركزي أن يحدد حجم هذه الاحتياطات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني وكذلك التأثير في حجم الائتمان.

3- الصكوك تحت التحصيل، وهي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن، وتدخل نسبة معينة من قيمة هذه الصكوك ضمن نطاق السيولة، وتستبعد قيمة الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

الاحتياطات العاملة

وتمثل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية

متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة إنما تمثل فقط الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وكذلك يمكن أن نحدد مكونات هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد، وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل.

- على مستوى الجهاز المصرفي ككل = النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي+ الودائع لدى المصارف الأجنبية – المجمد من الودائع لدى البنك المركزي.
- على مستوى المصرف الواحد = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف التجارية الأخرى + الصكوك برسم التحصيل+ الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

الاحتياطيات الثانوية

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها ساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وكذلك أنها تساهم في تحقيقها لبعض الأرباح للمصرف ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية، حيث يلزم البنك المركزي المصارف في بعض الأحيان أن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية أو حوالات الخزينة خاصة عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة حجم الإنفاق عن الإيرادات المتحققة ضمن إطار ما يسمى بمسك الدين العام.

نظرية إدارة السيولة

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، ونظرية إمكانية التحويل، ونظرية الدخل المتوقع كما يلي:

نظرية القرض التجاري

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الانجليزية، حيث يقول مؤيدوها: بأن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.

إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط

الإنتاج، وشراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث إنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها (ارشيد، وجودة، 1999، ص 100)

نظرية إمكانية التحويل

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية الأوراق التجارية المالية إلى نقد بوقت مناسب ودو خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (الحسيني، والدوري، 2000، ص 100).

وبناءً على ذلك يمكن القول أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحويل إلى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلية التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطيات الثانوية، وهي قابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحة للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر، أو كل شهرين، أو كل أربعة أشهر مثلاً)، الأمر الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (أبو حمد، 2002، ص 194).

من العرض السابق يتضح بأن هذه النظرية تستند إلى توظيف أموال المصرف بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولآجال مختلفة، وذلك اعتماداً على الدخل المتحقق للمنشأة

المقترضة، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

العوامل المؤثرة في السيولة البنكية

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير على كمية السيولة لدى المصارف التجارية. أهمها:

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع.

2- معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف.

5- رصيد راس المال الممتلك.

6- عوامل أخرى. (صاحب، 2005، ص 226).

مفهوم مخاطر السيولة

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الاوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الاجل ومخاطر طويلة الاجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض، إذاً امام المصرف مصدران للسيولة هما: (نصر رمضان، 2013، ص 57).

1- الموجودات والمطلوبات.

2- الاقتراض من الغير.

وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لان غالبية الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الإفلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص السانحة في السوق.

اي ان هناك علاقة عكسية بين السيولة وربيحة المصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذا ان هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول اليه من عوائد لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

اسباب مخاطر السيولة

تنجم مشاكل السيولة في البنوك نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي او نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الايسر للميزانية العمومية مما يؤدي الى عدم توزان طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة اسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها:

1- عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها.

2- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

3- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

4- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

5- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

لجنة بازل ومخاطر السيولة

أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والاشراف عليها". تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساساً لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة (BIS, September, 2008).

1- على إدارة المصرف أن يوفر تدابير دقيقة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

2- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة لو أو نشاطات و المختلفة.

3- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

4- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وامكانية التنفيذ عليه.

5- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الاكتشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.

6- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وادارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

7- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

مؤشرات مخاطر السيولة

ان المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير. ان مؤشرات قياس السيولة تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن اهم هذه المؤشرات. (عقل، 1995، ص 56).

1- إذ تشير ارتفاع النسبة التالية الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

2- يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسيولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

المبحث الثالث – الائتمان ومخاطره

مقدمة

تكاد تكون الحاجة للاقتراض من البنوك ملحة لمعظم النشاطات الاقتصادية، إذ قلما نجد في الواقع مشروعاً استثمارياً يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية، والتسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك، لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية السليمة يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات (الطراونة، 2002، ص 152).

ويعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسة في أغلب المصارف التي يمكن بسببها أن يواجه البنك العديد من المخاطر مثل: مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركز الائتماني، هذا فضلاً عن مخاطر إهمال دراسة الجدارة الائتمانية للعميل خاصة بالنسبة للشركات أو البنوك التابعة أو حتى كبار المساهمين في المصرف (الغندور، 2003، ص 188)

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة أن تلك المخاطر ليست هي كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك إذ توجد مخاطر فشل البنك في تحديد الموجودات الرديئة (سواء كانت قروض أو أوراق مالية)، وما يترتب عليه من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالى فيها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشة.

ونظراً للأهمية القصوى لعمليات الائتمان فقد أهتم القطاع المصرفي بوضع معايير لسلامة الائتمان ومتابعته سواء داخل البنك التجاري أو بواسطة البنك المركزي، ومن أشهر القواعد ما احتوته اتفاقية "بازل" التي تحدد معايير رأس المال وغيرها التي تحاول توفير السلامة المالية للبنوك، غير أنه مهما زادت درجة الشدة والمراقبة للائتمان وإتباع معايير صارمة عند منحه فإن هذا لا يحول دون وقوع مشاكل وتعثر بعض العملاء، ومن أجل ذلك تجنب البنوك

جزءاً من أرباحها في صور مخصصات لمواجهة الائتمان المتعثر بحيث يكون لها السلامة المالية وتحافظ على أموال المودعين (ال علي، 2002، ص 14).

لذلك فإنه من الأهمية التعرف إلى علاقة الأمان المصرفي بالمخاطر الائتمانية من خلال تحديد أهمية القرار الائتماني وخطورته، وكيفية إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية، والضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها.

مفهوم مخاطر الائتمان

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته نحو البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما، لذلك يمكن القول: إن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة. (Hample, 1999).

اركان المخاطر الائتمانية

توجد المخاطر الائتمانية بصفة مستمرة لدى المصارف التجارية، بل إن ما يتحقق من ربح لتلك المصارف إنما هو ناتج التعامل الكفء مع تلك المخاطر الذي يقوم على أركان ثلاثة يتمثل فيما يلي:

- مراجعة المخاطر الائتمانية.

- تحليل المخاطر الائتمانية.

- إدارة المخاطر الائتمانية.

مراجعة المخاطر الائتمانية: وتهدف إلى المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية، وتقديم تقارير بذلك إلى الإدارة العليا للمصرف.

تحليل المخاطر الائتمانية: وتهدف إلى تقييم للعناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان، وتقييم لاحتمالات استرداد الدين، إما وفقاً لقدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل الدين وفوائده، وإما نتيجة للتسييل الفوري للضمانات.

إدارة المخاطر الائتمانية: وتهدف إلى استخدام المصرف لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته ورقابتها في منح الائتمان، ويتكون ذلك من: الاستراتيجية الائتمانية) سياسات وإجراءات منح الائتمان (تنظيم الوظيفة الائتمانية) عملية منح الائتمان وصرفه ومتابعته ورقابته وتحصيله (السياسات المحاسبية للقروض وإعداد التقارير عنها. فقد أصبح لزاماً على المصارف التجارية أن تقدم التمويل للمؤسسات المقترضة من خلال منحها الائتمان بالقدر المناسب فنياً واقتصادياً وفق القواعد والأسس الائتمانية السليمة تحديداً للمخاطر الائتمانية. وانه من المعروف أن لكل شيء ثمناً، فإذا أرادت البنوك التشدد في منح الائتمان واتبعت معايير شديدة يجب توافرها في العميل قبل أن تمنحه الائتمان، فإن هذا قد يؤدي إلى عدم توظيفها لجميع الأموال المتاحة لديها كما قد يحول دون كبر البنك ونموه، وهذا يؤدي إلى

حرمان البنك من الحصول على كفاءات عالية لإدارته، وبالتالي ضعف إيراداته وعدم توزيع أرباح على أصحاب رأس المال أو على العاملين به، وعلى المستوى القومي يؤدي إلى تقييد النشاط وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الناحية الأخرى فإن التساهل الشديد في منح الائتمان بدون مراعاة لقواعده السليمة، قد يحقق للبنك أرباحاً كبيرة في الأجل القصير، إلا أنه يعرضه في الأجل الطويل لمخاطر زائدة، ويعرض الأموال للضياع وفي النهاية يؤدي إلى إفلاس البنك وإغلاقه.

أساليب التعامل مع المخاطر الائتمانية

يتم التعامل مع المخاطر الائتمانية من جانبين الأول: الجانب الوقائي لتلافي حدوثها، والآخر هو: الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطر.

ولعل البدء **بالجانب الوقائي** هو أهم ما تركز عليه إدارات المصارف باعتباره المدخل الرئيسي للحد من المخاطر الائتمانية، ويتم ذلك برفع كفاءة العملية الائتمانية في المصارف التجارية، والتزام هذه المصارف بالضوابط الائتمانية التي تقررها سلطات الرقابة أو المصارف ذاتها للحد من مخاطر التركز، ولكفاية رأس المال لدى كل مصرف لمقابلة المخاطر غير المرئية. أما **الجانب العلاجي** فهو ما يتعلق بالتعامل مع المخاطر الائتمانية عند تحققها، وأهم ما يتبع في ذلك هو إعادة تصنيف حسابات المقترضين ذوي المراكز المالية غير الجيدة، وحساب المخصصات الواجبة، مع التعامل بالأسلوب الواجب مع القروض للعملاء المتعثرين.

وعلى ضوء ما تقدم فإن التعامل مع المخاطر الائتمانية يتم باتباع الأساليب الآتية:

1- رفع كفاءة العملية الائتمانية وتشمل: (السيسي، 2004، ص 48).

أ) سلامة سياسة منح الائتمان وإجراءاته، التي يتعين أن تكون في دليل مكتوب معتمد من إدارة المصرف، وذلك بهدف وضع معايير ومؤشرات موضوعية لإرشاد موظفي جهاز الائتمان بالمصرف، ووضع أساس لتقييم أداء العملية الائتمانية للقائمين بها (مراجع الحسابات – المصرف المركزي) وتحديد مستوى المخاطر المقبول في ضوء الربحية والكفاية، ووجود حدود قصوى للعميل الواحد أو النشاط الواحد للحد من التركز الائتماني، والاهتمام الكافي بالتحليل المالي السليم للمراكز المالية للمقترضين، والتحليلات السليمة للصناعات، وعدم الاعتماد كلية على الضمانات، وتقارب فترات الاتصال بالعملاء ومتابعة أحوالهم، وكفاية الأرصدة النقدية المتولدة من العملية الممولة، واستمرار الرقابة على الائتمان، والعمل على تحسين موقف الضمانات عندما يتراجع موقف الائتمان مع الاهتمام

بالرقابة على توثيق القروض، وتأكيد سلامة واكتمال ملفات العملاء، ووجود معايير لتصنيف القروض واحتساب المخصصات، ورقابة وضبط العملية الائتمانية.

ب) **كفاءة إدارة محفظة القروض والسلفيات،** مع تنويع العمليات، وبالتالي تنويع المخاطر والقدرة على إدارتها ، بما يمكن من التوقع والسيطرة على كل مخاطر المحفظة في مواجهة الأسواق المختلفة والعملاء والمنتجات وأنواع العملاء وأيضا الظروف العملية، إذ يتعين على المصارف التجارية التفهم الواضح لمستويات المخاطر في المشروعات والعملاء الذين تعتزم تمويلهم، وأن تكون قادرة على إدارة مستوى المخاطر التي قررت قبولها، وتتمثل تلك المخاطر في: الأسواق المستهدفة – العملاء المستهدفين- نوع الائتمان- التسهيلات الائتمانية المختلفة- القدرة على تقديم الائتمان التي تختلف من مصرف لآخر – التقدير المستمر لكل أنواع المخاطر لتعذر تفادي تركز محفظة القروض والسلفيات من الناحية العملية وصعوبة تقدير مخاطره.

ت) **فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان،** فبعد منح التسهيل الائتماني يتعين على مسئولي الائتمان إدارته بالكفاية الواجبة لضمان سداده وتجنباً لتعثره ويشمل ذلك: متابعة أداء المقترضين للتأكد بصفة مستمرة من أنهم في موقف يسمح لهم بالوفاء بالقروض الممنوحة لهم وفقاً لشروطها، ومتابعة تحديث ملفات العملاء التي تمثل أساساً مهماً للمراقبة الداخلية والخارجية.

ث) **كفاءة الجهاز الفني من العاملين بأجهزة الائتمان،** ويشمل ذلك: تنظيم الأفراد للعمل بفاعلية (هيكل تنظيمي مناسب للاحتياجات – تحديد المسئوليات- هيكلة الوظائف) تحقيق مستويات مثلى للتوظيف والمهارات (تحقيق مستويات مثلى للتوظيف المالي مع الاستجابة لتغيرات الطلب على الموارد البشرية) بناء المهارات الصحيحة ورفع درجة الانتماء للعمل -تحليل احتياجات المهارات-تقييم الأفراد-التدريب والتطوير-تنمية الانتماء للمصرف-التعيين على أساس القدرات والمهارات – إدارة الأداء لتحقيق أهداف العمل (تنمية القدرات الإدارية والقيادية - تخطيط العمل – وضع الأهداف وخطط التنفيذ – مراقبة وقياس الأداء – إدارة الإثابة والعقاب).

مخاطر التركز الائتماني:

تهتم سلطات الرقابة في جميع الدول بوضع نظم للحد من التركز الائتماني تنصرف غالباً إلى مركز الائتمان الممنوح للعميل الواحد، الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسة لخسائر المصارف التجارية، فرغم أن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر الصناعة الواحدة أو النشاط الواحد وغيرها، ولكن يظل أهمها مخاطر تركز العميل المدين الواحد حيث يمكن أن يترتب عليها حصول العميل على ميزات نتيجة لضخامة مركزه قبل المصرف الذي قد يحرم من توجيه ذلك القدر إلي عملاء ممتازين آخرين، كما أن الحرص

الزائد من المصرف على عدم تعثر العميل قد يضطره إلى إمداده المستمر بالتمويل حتى لا يتوقف ويضطر المصرف إلى تكوين مخصصات لمديونيته أو حرمان الأرباح من عائد معاملاته، رغم أن ذلك العميل قد يشهر إفلاسه فيتعثر المصرف ذاته. (ناصر، 2002).

ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية التي تحكم التركز فيما يلي: (غنيم، 2002)

- أن يقتصر هدف الحد من التركز على الحد من مخاطر مديونية العميل الواحد على المصرف الواحد.

- أن تدرك إدارة المصرف المخاطر التي يتعرض لها المصرف بما فيها مخاطر الالتزامات العرضية، وأن يكون لديها سياسات وإجراءات واضحة للقياس والمتابعة والسيطرة على تلك المخاطر، ومن ثم تأتي الموافقة على تحملها، بحيث يتاح لجهات الرقابة تقدير فاعلية إدارة المصرف في السيطرة على المخاطر والتزامها بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

- أن يشمل مفهوم المخاطر كل أنواعها: المباشرة وغير المباشرة – الالتزامات العرضية والمحتملة – الالتزامات الأخرى، بالإضافة إلى تحديد واضح لحدود المخاطر ووجود إجراءات للموافقة والرقابة لهذه الحدود، ونظم للأفراد عنها تتمسك بالكفاية والفاعلية تكون محل متابعة دورية وتحقيق من جهاز مستقل مثل: مراقب الحسابات، أو مفتش المصرف.

- أن يكون المنهج الرقابي مرناً عملياً لمقابلة أثر التغير في التقنية وظروف السوق والتطور التمويلي.

كذلك يمكن إيجاز ضوابط الحد من مخاطر التركز الائتماني فيما يلي: (محمد، 2000، ص 164)

- تفرض معظم الدول حدوداً للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح فيما بين 10%- 25% من رأس المال المدفوع، ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي واحد، أو منطقة جغرافية واحدة، مع المتابعة الدورية للعناصر الأساسية التي يمكن أن تؤثر على السداد لذلك النشاط أو القطاع.

- اعتبار الضمانات عند تقدير حجم حدود المخاطر من الأمور الحكمية؛ لأن قيمة هذه الضمانات الفعلية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة ونظراً لصعوبات التنفيذ لها القضائي أو تسييلها.
- كفاية رأس المال بالمصارف التجارية باعتباره النظام الوقائي الوحيد المتفق عليه دولياً، ويتعين أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم كاف للمخصصات بما يكفل جودة الموجودات القائمة.

نتائج مخاطر الائتمان

وجود المخاطر الائتمانية داخل المصارف التجارية ينتج عنه ما يلي:

1- تعثر التسهيلات الائتمانية:

لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للمصرف وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل. ومن المسلّم به أن كافة المصارف دون استثناء – حتى الناجحة منها- تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة، التي تظهر في القوائم المالية تحت بند الديون المعدومة.

2- فشل المصارف:

لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد المصارف الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي تقدمها هذه المصارف لعملائها، ولو أردنا أنا نضع أسباباً لفشل المصارف لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية.

الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر الائتمانية:

لكي يتم بناء نظام رقابي فعال هناك العديد من متطلبات الرقابة المصرفية المتطورة للرقابة على المخاطر المصرفية، المقررة من قبل لجنة بازل ومن هذه المتطلبات: (شاهين، 2005)

1- ضوابط الحد من مخاطر السوق.

2- كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان.

3- ضوابط الحد من تركيزات الائتمان.

4- ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة.

5- وضع حدود لكفاية رأس المال

6- ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة

7- كفاية سياسات تقييم جودة الموجودات وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.

المبحث الرابع – راس المال

المقدمة

إن وضع حدود دنيا ملائمة حصيفة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك يعد ضرورياً لتعكس المخاطر التي يجب أن يأخذها البنك في اعتباره، وكذلك قدرته على امتصاص الخسائر، وعلى الأقل بالنسبة للبنوك التي لها أنشطة دولية، فإن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال يجب ألا تقل عن متطلبات لجنة بازل الدولية لكفاية رأس المال وتعديلاتها (حشاد، 2005، ص 137)

فرأس المال المملوك عنصر أمان مهم في العمل المصرفي، فهو مصدر تمو المصرف، وكذلك امتصاص الخسائر، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه مصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن البنك مدار بصورة آمنة سليمة، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.

ويجب على المراقبين في هذا الشأن تشجيع البنوك على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة (الغندور، 2003، ص 193).

تعريف راس المال

راس المال هو الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية. ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة، ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها أشكال فرعية من العوامل القادرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وإدارة الموارد البشرية النادرة والمواد المساعدة في الإنتاج.

وظائف راس المال

لا شك فيما للمال من قوة، وتلك القوة لا يستمدها من ذاته، بل إنها تستمد مما يوظف فيه، ومن ما يفعله، وما يقوم به، ومن هنا اتخذ رأس المال دوراً متعاظماً باعتباره وسيلة لبلوغ غايات، وأيضاً باعتباره مولداً للقيمة المضافة. ومع تطور الفكر والمفاهيم، تطورت استخدامات رأس المال، واختلفت أدواره،

وأنواعه، حسب ما يمكن أن يوظف فيه، أو ما يفعله، أو ما يقوم بـه، أو ما يغطيه من استخدامات وتوظيفات، وينطبق ذلك على كل المشروعات بما فيهـا البنـوك، وإن كان يكتسب أهمية أكبر في الصناعة المصرفية لطبيعة وحساسية أعمـال البنـوك (رمـضان، 2000، ص 223)

وفي مجال المصارف تطور مفهوم رأس المال ودوره وفق التطورات والأحداث التي مـر بهـا الفكر المصرفي عبر الزمان، فكان الفكر التقليدي المتعارف عليه يقول: إن الحد الأدنى لـرأس المال اللازم لبنك هو ذلك الذي يغطي احتياجات البنك من استثمارات ليبدأ نشاطه مـن: مقـار، ومعدات، وأدوات، وتجهيزات، وما إلى ذلك، وذلك بصرف النظر عما قد تفرضه أية قوانين أو قواعد وضعية لتحديد الحد الأدنى لرأس المال لدواع مختلفة، قد يكون منهـا دواع تأمينيـة، أو ربما للحد من زيادة عدد البنوك، أو ما إلى ذلك (هندي، 1996، ص 123)

ومن المفيد تتبع التطورات التي طرأت على دور رأس المال ووظائفه منذ بـدايات وضـع أول معايير دولية لكفاية رأس المال في المصارف عام 1970م حتى الآن.

المرحلة الأولى:

تغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية:

كان للأزمات المالية العنيفة التي بدأت منذ عام 1970م عنـدما خرجـت الولايـات المتحـدة الأمريكية عن قاعدة صرف الدولار بالذهب وفقاً لسعر ثابت مستقر منذ اتفاقيـة بريتـون وودز التي أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير انعكاساتها في ظهـور أزمات مصرفية عنيفة كان محورها: (عبدالخالق، 1990، ص 203)

1- إفلاس العديد من البنوك وخروج عدد منها من السوق المصرفي.

2- مشاكل أسعار الصرف الأجنبي وتقلب أسعار الصرف للعملات الأجنبية القابلة للتحويـل وانهيار العديد من الأنظمة المصرفية.

3- أزمة الديون الخارجية والداخلية المتعثرة.

4- انهيار الأشكال التقليدية لنظم التمويل ورأس المال.

5- حدوث مخاطر واسعة النطاق، ممتدة المدى، متعددة الاتجاهات.

وكرد فعل طبيعي لهذه الأزمات تم وضع معايير دولية لتنظيم البنوك، ومن أهم هذه المعايير ما عكفت عليه لجنة بازل Basel Committee منذ إنشائها عام 1975م لتحقيـق التوافـق فـي الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية بصفة عامة والمتعلقة بقياس كفايـة رأس المـال بـصفة خاصة، وذلك بالنسبة للمصارف التي تمارس نشاطاً دولياً، ومـن ثـم دعـم اسـتقرار النظـام المصرفي العالمي (عمر، 1996، ص 18)

وقد وجدت لجنة بازل عدم مناسبة تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء حجم الودائع، فالبنوك بالدرجة الأولى تعمل بأموال غيرها، وأحد معالم نجاحها هو زيادة قدرتها على تعبئة تلك الأموال، ومن ثم فزيادة الودائع لا تمثل خطراً – في حد ذاتها – على البنوك لأنها مورد توظيف، وبالتالي فالخطر ناجم عن قرارات التوظيف، وإذا حدثت أزمة مالية فلن يكون رأس المال كافياً لرد كل أموال المودعين لأنها ليست مهمته، ومن الاستحالة تحقيقها، فهو فقط خط الدفاع الأول عن أموال المودعين في حالة تحقيق خسائر ناتجة عن ممارسة النشاط المصرفي، فالعبرة إذاً ليست بضخامة رأس المال، ولكن العبرة بهذا الحجم المناسب من رأس المال الذي يستطيع معه البنك الاستمرارية في العمل مهما كانت العقبات التي تقابله (سويلم، 1986، ص 369).

كما أن تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء معيار الموجودات - كمعبر عن التوظيف - أيضاً لا يمثل معياراً أمثلاً لتحديد رأس المال المناسب، وذلك لعدم التمييز بين أنواع الموجودات من حيث مدى جودتها، إذ منها ما هو عالي الجودة، أي درجة مخاطراته صفر، ومتوسط أو منخفض الجودة، وبالتالي درجة مخاطراته أعلى.

وقد استخلصت لجنة بازل من ذلك أن المعيار الأنسب هو حجم المخاطر الناجمة عن التوظيف، إذ يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال مناسباً لمواجهة مخاطر ممارسة العمل المصرفي، وتم بناء على ذلك صدور معيار كفاية رأس المال لعام 1988م، الذي ينطوي على استخدام معيار الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي بلغ 8% من تلك الموجودات، على أن تلتزم البنوك آنذاك – خاصة تلك التي لها معاملات دولية – بالوصول إلى هذا الحد بنهاية عام 1992م.

ويتكون رأس المال طبقاً لمقررات تلك اللجنة من شريحتين، الأولى: تسمى برأس المال الأساسي، وهو يشتمل على رأس المال المدفوع بالكامل من المساهمين حملة الأسهم، والاحتياطات المعلنة، والأرباح المحتجزة، أما الشريحة الثانية فهي: رأس المال المساند أو التكميلين وهو يتمثل في الاحتياطات غير المعلنة، واحتياطات إعادة تقييم الموجودات، والاحتياطات العامة، والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، هذا فضلاً عن أدوات رأسمالية ذات صفات مشتركة بين رأس المال والقروض مثل السندات التي يمكن أن تتحول إلى أسهم بعد فترة زمنية محددة (شلش، 2001، ص 94).

وقد أشار تقرير لجنة بازل – آنذاك – إلى أن معدل الحد الأدنى لرأس المال قد ركز أساساً على المخاطر الائتمانية (وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته) مع مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، كما تضمن ضرورة الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

وفي ضوء هذه الاتفاقية أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجـال المعـاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها لحدود المعيار المذكور آنفاً، بل إن بعض السلطات الرقابية ومنهـا مجلس محافظي بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أدخل شرطاً جديداً ضمن شروط قبول فتح فروع لبنوك أجنبية، هو أن تقبل الدولة الأم الالتزام بتطبيق اتفاقية لجنة بازل (محمود، 1996، ص 5)

وقد اكتسب هذا المعيار قبولاً واسع النطاق عالمياً من قبل السلطات الرقابية المصرفية، وعملـت العديد من الدول على الالتزام به كأحد الضوابط العلمية والعمليـة لـضمان سـلامة جهازهـا المصرفي (عمر، 1996، ص 13)

من العرض السابق يمكن القول بأن المرحلة الأولى من مراحل تطور دور رأس المـال خـلال الفترة من 1974م إلى 1980م تعد فترة جهد حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صـيغة عالميـة لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل، حيث بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنـسيق بـين تلـك الـسلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وللمحافظة على درجة أمان، ونتيجة لـذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموع الدول الصناعية العشر في نهاية 1974

تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول.

المرحلة الثانية:

تغطية رأس المال لمخاطر الائتمان والدول ومخاطر السوق:

إذا كان أهم ما تم التوصل إليه عام 1988م في تحديد الحد الأدنى لرأس المال وفق معيار بازل، هو أن يكون 8% من عناصر الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بـأوزان مخاطرهـا، مركزاً بذلك على المخاطر الائتمانية ممثلة في مخاطر عدم سداد المقترضين لمديونياتهم، إلا أنه نظراً للتطورات المتسارعة في مستحدثات العمل المصرفي وتزايـد المخـاطر التـي تواجههـا المصارف منذ عام 1993م التي تجسدت في انهيار بنك بيرنجز البريطاني، أدركت لجنة بـازل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى بخلاف مخاطر الائتمان والدول.

المرحلة الثالثة:

تغطية رأس المال إلى جانب المخاطر السابقة لمخاطر التشغيل:

وفي ضوء العمل للجنة بازل من أجل تطوير الأداء المصرفي على المـستوى الـدولي وضمان سلامة النظام المصرفي العالمي، رأت اللجنة ضرورة إعادة صياغة إطار جديد لمعيـار كفاية رأس المال (مع

الالتزام بنسبة الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال 8%)، ليكون منسقاً مع التطورات المتلاحقة التي تميزت بها عولمة الأسواق وانفتاحها واستحداث أدوات مالية جديدة تستخدمها البنوك، الأمر الذي أدى إلى تصاعد درجة المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال المصرفية. وعلى ذلك أصدرت لجنة بازل في يونيو 1999م مقترحات جديدة بشأن كفاية رأس المال تتضمن إطاراً جديداً لرأس المال يحل محل المعيار السابق لعام 1988م وتعديلاته، ويركز على تحسين طرق قياس المخاطر (احتساب مقام النسبة)، وتظل فيه مخاطر السوق دون تغيير وكذلك مخاطر الائتمان، مع الأخذ في الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر لأول مرة هي مخاطر التشغيل التي تعرفها اللجنة على أنها الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية إجراءات العمل الداخلية، وأعطال النظم، وكذلك أخطاء العاملين، أو الناتجة عن أحداث خارجية (Basel, 2001, p9)

وتقدر لجنة بازل أن مخاطر التشغيل في المتوسط تصل لنحو 20% من إجمالي متطلبات رأس المال من العرض السابق يمكن القول: بأن المرحلة الثالثة من مراحل تطور دور رأس المال يبدأ خلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية عام 1997م ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث إن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، انتهت بإصدار لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال والمعروفة باسم بازل.

الفصل الثالث

البنوك التجارية

المقدمة

لقد تباينت الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية بين وظائف تقليدية، وأخرى تعتبر حديثة، وتختلف البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى في العديد من الجوانب، لعل أهمها تعاملها بالودائع الجارية وبمنح التسهيلات قصيرة ومتوسطة الاجل.

مفهوم البنوك التجارية

تعددت المفاهيم المرتبطة بالبنوك التجارية وتنوعت حسب الزاوية التي تم النظر اليها منها، فالبنك التجاري ليس مجرد بناء قائم، بل يعتبر منظمة تضم العنصر الإنساني والموارد المالية اللازمة لأداء الوظائف المصرفية والتي تخدم احتياجات المجتمع، فقد عرفت بانها: نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا المفهوم يعتبر البنك وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

وكما عرفها اخرون بانها: مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والأوراق المالية اخذاً وعطاءً، بيعاً وشراءً، ادخاراً واستثماراً، وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة او للقطاع الخاص أو الاثنين معاً.

نشأة البنوك التجارية

نشأة البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات ألاقتصادية على مر السنوات ولعل اولى المصارف والبنوك كانت من أوربا وإيطاليا وهم اول من تطرق لهذا النوع من الاعمال التجارية والمصرفية، فقد كان التجار ورجال الاعمال يودعون اموالهم لديهم بقصد حفظها مقابل إيصالات من البنوك وهي عملية ايداع المبالغ وكان المودع اذا اراد ذهب او مالا يعطي الصائغ الايصال ويأخذ المال او الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدس في خزائن الصائغ وقد تنبا الصائغين الى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لدية من الذهب مقابل فائدة وهكذا انشات الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الاقراض (القروض) ولعل أول بنك أسس كان في مدينة البندقية الايطالية عام 1157 ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بعده بنك امستردام عام 1609 وكذلك بنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800.

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف حديثة اما الوظائف الكلاسيكية القديمة فتتمثل بالتالي:

1-قبول الودائع على مختلف أنواعها.

2-تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدا التوفيق بين سيولة اصول البنك وربحها وامنها

اما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

1- ادارة الاعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

2- تمويل الاسكان الشخصي (ينطوي على الائتمان)

3- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

4- ادخار المناسبات.

5- خدمات البطاقة الائتمانية (ينطوي على الائتمان).

6- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حساباتهم.

7- تحصيل الاوراق التجارية.

8- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية الى خمسة أنواع:

1- البنوك الفردية: وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد او أكثر من رجل اعمال ويقتصر عملها بالعادة على استهداف منطقة صغيرة وعادة ما تستثمر مواردها في اصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي لها قدره التحول الى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.

2-البنوك المحلية: وهي بنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر على هذه البنوك تجاوز حدود منطقتها الجغرافية.

3-بنوك المجموعة: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتملك جزء او معظم رأسمالها وتشرف على توجيها.

4-بنوك السلاسل: شات مثل هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية وازدهارها وتضخم اعمالها وهذه البنوك تستثمر من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها أداريا ولكن يتم الاشراف عليها من قبل المركز الرئيسي ويتولى رسم سياسات هذه البنوك ورسم السياسات العامة والتنسيق فيما بينها من الاعمال.

5-البنوك ذات الفروع: وتأخذ غالبا شكل شركات المساهمة ولها فروعها في كافة انحاء البلاد ويترك للفرع الصلاحية في تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي الا في المسائل الهامة التي تنص عليها لوائح، سياسات البنك وخاصة ما يتعلق بالسياسات والوسائل المركزية الهامة (د. سلطان وآخرون، 1989، ص 16)

مميزات البنوك التجارية

البنوك التجارية هي البنوك التي تعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع واهم ما يميزها عن غيرها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

وان نقطة الفرق او ما يميزها عن البنوك الاسلامية هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الاموال الى اصحابها عند الطلب وفي اي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهور وبدون مماطلة او حاجة الى إشعار فيما بينهم بينما لا تتعامل البنوك الاسلامية بهذا النوع من الحسابات في العادة اذا يقتصر تعاملها على الودائع لأجل او الخاصة لإشعار حيث لا يمكن لصاحب الوديعة ان يسحب أمواله الا بعد فترة زمنية من تاريخ إيداعها لدى البنك ويتم الاتفاق مع البنك عند الايداع اما اذا كان سحب الوديعة خاضعاً لإشعار فأن عليه ان يشعر البنك بعزمة على سحب النقود قبل موعد السحب بالمدة المتفق عليها والا فان للبنك حق الاعتراض وان يرفض الدفع واذا اراد البنك ان يتساهل فان المودع يخسر الفائدة.

بنك اليمن الدولي

في عام 1979م تأسس بنك اليمن الدولي، وبالتالي أصبح من أوائل البنوك الوطنية التي نشأت بعد الثورة المباركة في 26 سبتمبر 1962م. وعلى مدى الأربعين عاماً من تأسيسه عمل البنك اليمن الدولي مخلصاً لبناء قوة وطنية من رأس المال المعافي والقادر على ادخال الجمهورية اليمنية في قلب العصر وروحه في التمدن والتطور.

واليوم أصبح بنك اليمن الدولي يعمل من خلال ثلاثة وعشرين (23) فرعاً على نطاق الجمهورية، بل خطط مخلصاً لفتح فروع خارج الجمهورية وسيعمل على تحقيق هذا الهدف الرفيع في مقبل الأيام بإذن الله.. كما أنه البنك الأول في الجمهورية الذي قام بتقديم خدمة نقاط البيع التي انتشرت في الجمهورية والتي تفوق الخمسمائة (500) نقطة، هذه إلى جانب قنوات التوزيع الإلكترونية التي تضم البنك الناطق والرسائل القصيرة.SMS

كل هذه الإنجازات المصرفية التي حققها بنك اليمن الدولي كانت نتاج فكر إداري سليم، ونهج إستراتيجي متكامل، ورؤية متبصَّرة تستشرف المستقبل على نحو غير مسبوق، وقدرة مصرفية تواكب التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية وفق أخر منجزاتها.

وأدركت الإدارة أن تلك الغاية لن تتأتى لها إلا بتطوير موارد البنك البشرية، وتأهيلها بأحدث الأساليب والوسائل المصرفية الحديثة للارتقاء بمستوى الخدمة المطلوبة، وذلك من خلال قوى بشرية مؤهلة تتجاوز الستمائة موظف في مختلف المجالات والتخصصات المصرفية.

الرؤية

نسعى لنكون المؤسسة المصرفية الرائدة في السوق اليمني من خلال تسخير جميع الجهود لتقديم الخدمة الجيدة للعميل

اهداف بنك اليمن الدولي

- تعزيز القيمة والثقة لدى العملاء والمساهمين وكافة الجمهور وذلك من خلال الالتزام في الحفاظ على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والأداء المتقن.
- نقيس النجاح من خلال قدرتنا على توقع وضع وتنفيذ حلول مبتكرة لمساعدة كل من طرق أبوابنا.

الفصل الرابع

الدراســـة الميدانيــة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: ***مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجاري.***

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من موظفي ومدراء بنك اليمن الدولي، وقد تم اختيار عينة البحث من موظفي البنك، وقد تم توزيع (38) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (23) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (64%)، وعدد الاستبانات المفقودة (15) بنسبة (34%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (23) استبانة بنسبة (64%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثون الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	4.20 -5.00	%100
4	مرتفعة	3.40 -4.20	%89.8
3	متوسطة	2.60 -3.40	%68.5
2	منخفضة	1.80 –2.60	%49.8
1	متدنية	1 -1.80	%31.7

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير

اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية	7	0.745
2	ربحية البنوك التجارية ومخاطر الائتمان	7	0.765
3	مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية	7	0.820
	مجموع متوسط جميع المحاور	**21**	**0.865**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **" مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية"**، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	17	73.9%
انثى	6	26.1%
المجموع	**23**	**100%**

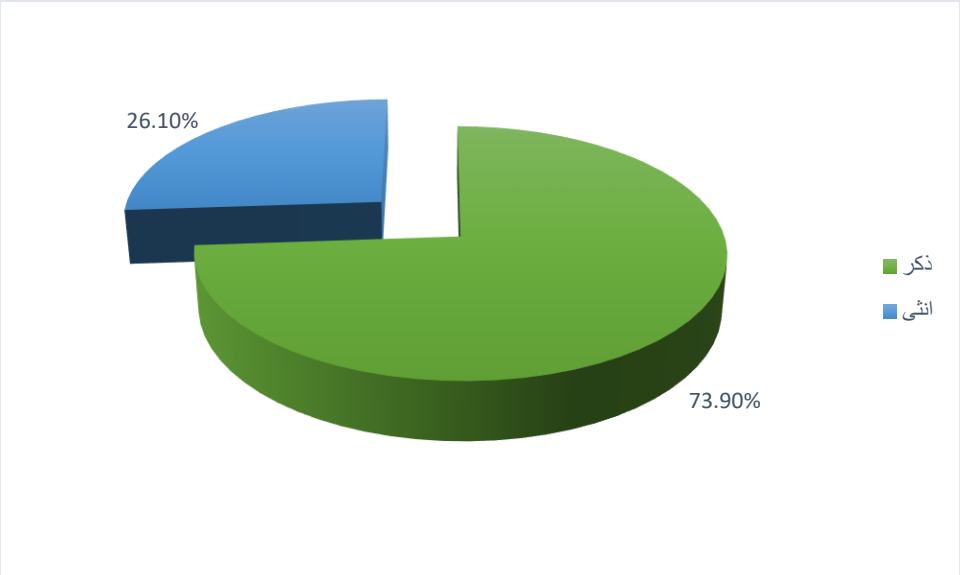

شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (17) يمثلون ما نسبته 73.9% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الاناث جاء بتكرار (6) وبنسبه 26.1%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	17.4%
من 31 – 40 سنة	12	52.2%
من 41 – 50 سنة	5	21.7%
أكبر من 50 سنة	2	8.7%
الإجمـالي	23	100%

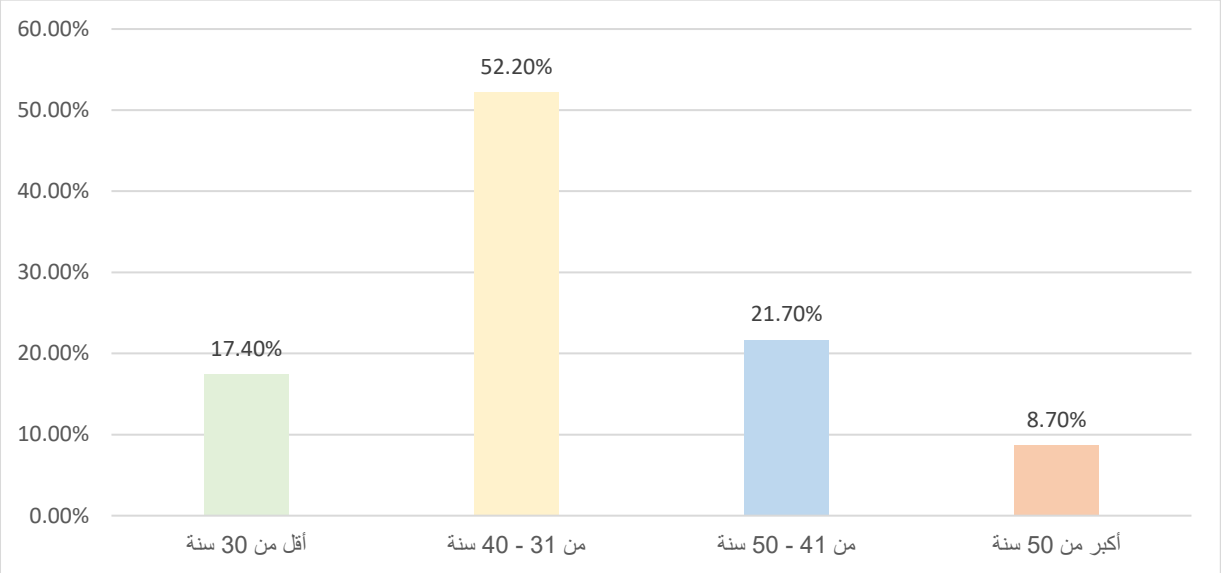

شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 31– 40 سنة) بنسبة 52.2% بتكرار بلغ (12)، ثم فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 21.7% وبتكرار بلغ (5)، ثم فئة العمر (أُقل من 30 سنة) بنسبة 17.4% وبتكرار بلغ (4) وأخيراً فئة العمر (أكثر من 50 سنة) بنسبة 8.7% وبتكرار بلغ (2). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (من 31– 40 سنة).

- **المركز الوظيفي**

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير عام	1	4.3%
مدير إداري	2	8.7%
رئيس قسم	4	17.4%
مختص	15	65.2%
موظف	1	4.3%
الإجمالي	23	100%

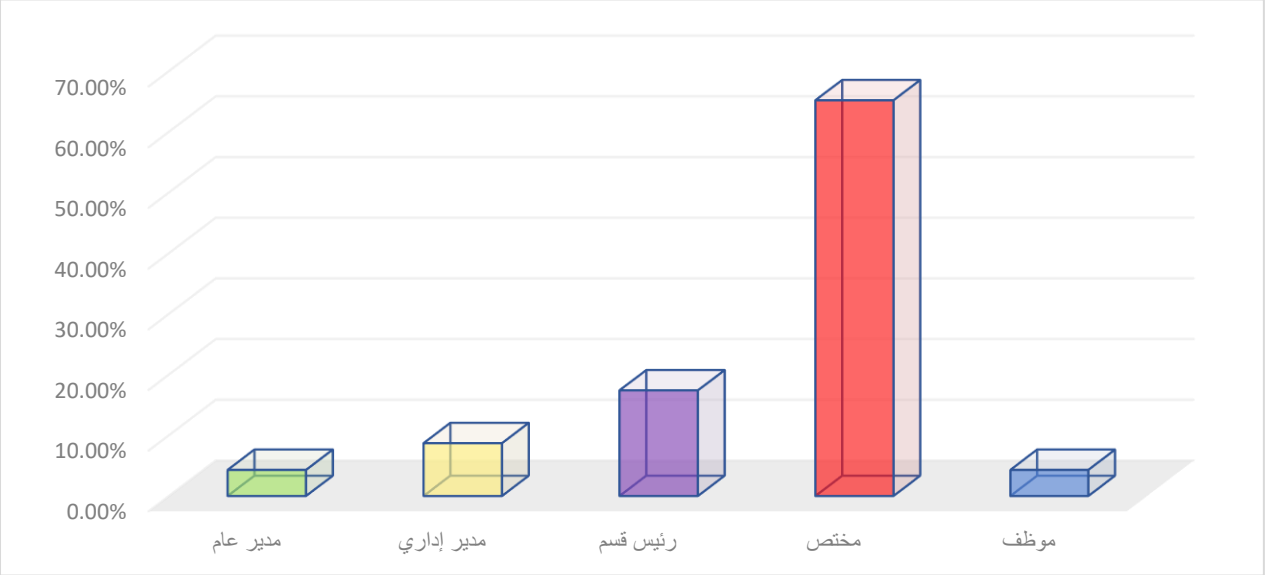

شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (5)، والشكل (3) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مختص) بنسبة 65.2% وبتكرار بلغ (15)، ثم فئة المركز الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة 17.4% وبتكرار بلغ (4)، ثم فئة المركز الوظيفي (مدير إداري) بنسبة 8.7% وبتكرار بلغ (2)، وأخيراً فئاتين المركز الوظيفي (مدير عام + موظف) بنسبة 4.3% وبتكرار (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مختص).

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	4	17.4%
بكالوريوس	19	82.6%
الإجمالي	23	100%

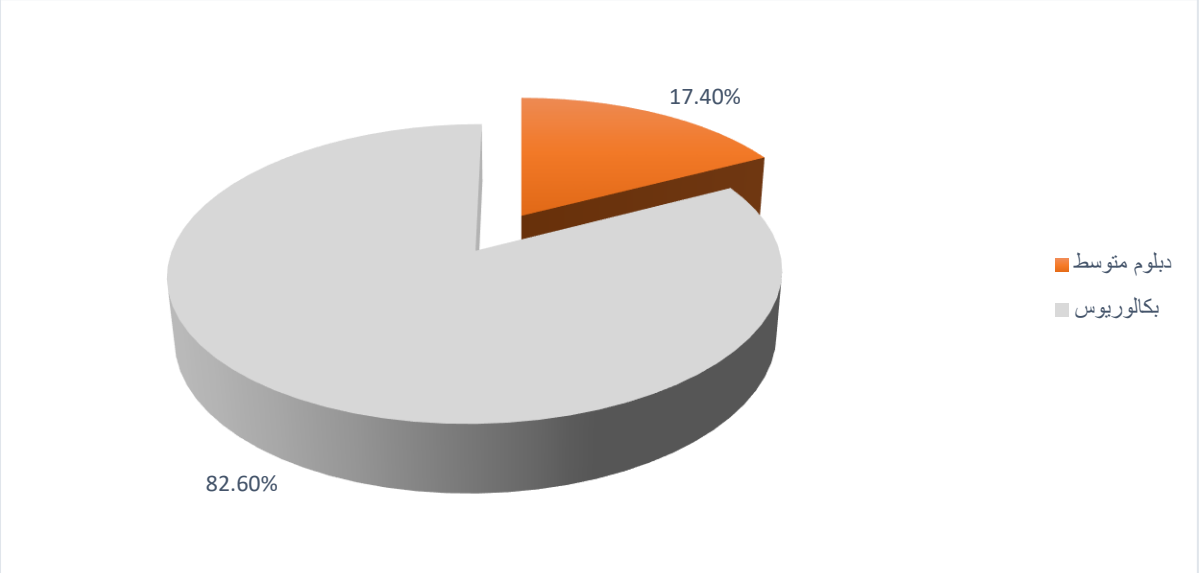

شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 82.6% وبتكرار بلغ (19)، واخيراً فئة المؤهل (دبلوم متوسط) بنسبة 17.4% وبتكرار بلغ (4)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	21	91.3%
من 5 – 10 سنوات	2	8.7%
الإجمالي	23	100%

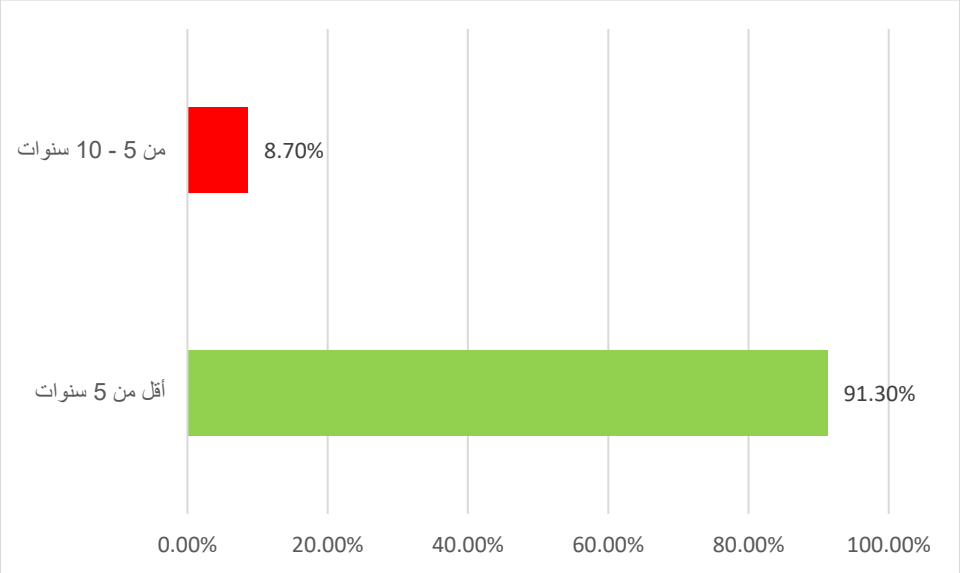

شكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (5) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) بنسبة 91.3% وبتكرار بلغ (21)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة 8.7% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تخفيض الخسائر وزيادة الأرباح يحقق عائد للبنك	6	3.36	0.990	67.2%	مرتفع
2	يحافظ البنك على استمراره وتوسيع نطاقه	7	3.32	0.950	66.4%	مرتفع
3	يحيط البنك بالمخاطر التي يواجهها البنك عند نفاذ السيولة	2	3.48	0.830	70%	مرتفع
4	يقبل القرار او يرفض لعملاء البنك بناءً على نسبة سيولة الخزينة المتوفرة	3	3.42	0.032	68.4%	مرتفع
5	يهتم بنك اليمن الدولي بتحقيق الربحية من خلال توفير السيولة النقدية	1	3.84	0.912	76.8%	مرتفع
6	احتفاظ البنك بمبالغ الزامية بصورة نقدية تزيد من ربحية البنك	5	3.40	0.926	68%	مرتفع
7	انخفاض السيولة يؤثر على ربحية البنك	4	3.40	0.881	68%	مرتفع
	متوسط المحور الأول		3.47	0.814	**70%**	مرتفع

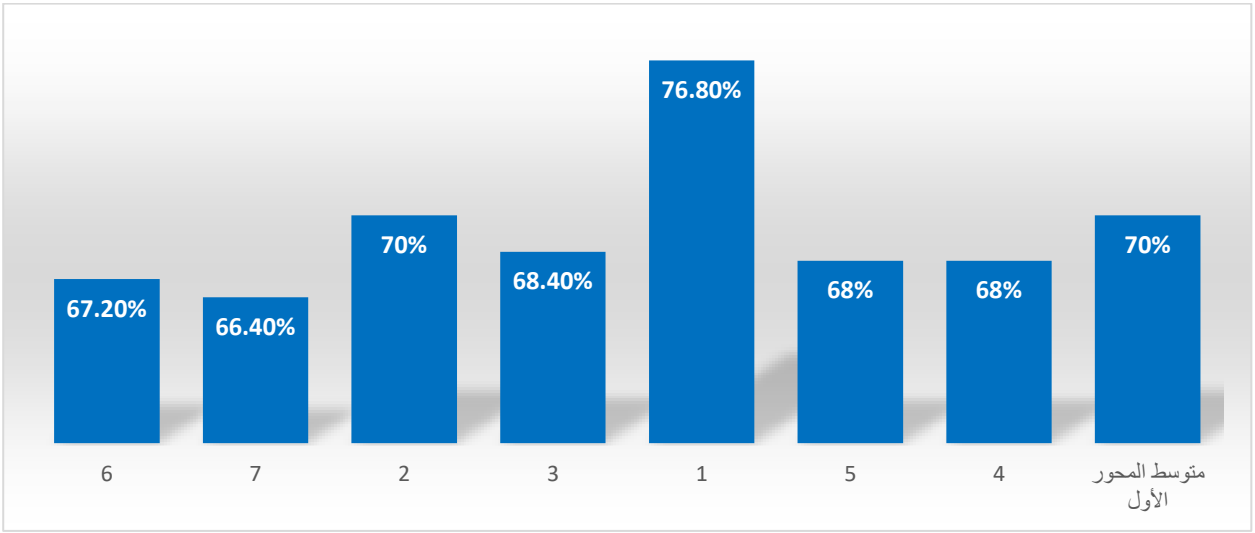

شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (8) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.47)، والنسبة المئوية (70%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (5) والتي تنص على (يهتم بنك اليمن الدولي بتحقيق الربحية من خلال توفير السيولة النقدية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (3.84)، وبتقدير لفظي (مرتفع)
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (يحيط البنك بالمخاطر التي يواجهها البنك عند نفاذ السيولة) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (3.48)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (يقبل القرار او يرفض لعملاء البنك بناءً على نسبة سيولة الخزينة المتوفرة) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (3.42)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرتين رقم (7، 6) واللتان تنصان على (انخفاض السيولة يؤثر على ربحية البنك)، (احتفاظ البنك بمبالغ الزامية بصورة نقدية تزيد من ربحية البنك) حصلتا على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (3.40). وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (تخفيض الخسائر وزيادة الأرباح يحقق عائد للبنك) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (3.36)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (يحافظ البنك على استمراره وتوسيع نطاقه) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (3.32)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (3.47) وبانحراف معياري (0.814) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.**

2- المحور الثاني: مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية.

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يوجد توافق في السياسات الائتمانية للبنك مع الدولة	2	3.36	0.827	67.2%	مرتفع
2	يتبنى البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية	1	3.50	0.678	70%	مرتفع
3	المخاطر الائتمانية تشمل عدم قدرة العملاء على السداد	3	3.36	0.875	67.2%	مرتفع
4	تقييم التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب نشاط الحساب وانتظام السداد	6	3.28	0.970	65.6%	مرتفع
5	يتم دورياً مراقبة محفظة البنك وتوزيعها بحسب التصنيفات الربحية للبنك	4	3.32	1.115	66.4%	مرتفع
6	تصنيف الضمانات بحسب نوعها ونسب تغطيتها للمخاطر	7	3.28	1.144	65.6%	مرتفع
7	تعتمد إدارة المخاطر الائتمانية ملخص ارشادي يوضح المبادئ الأساسية لنظامها	5	3.30	0.931	66%	مرتفع
	متوسط المحور الثاني		3.26	0.783	65.2%	مرتفع

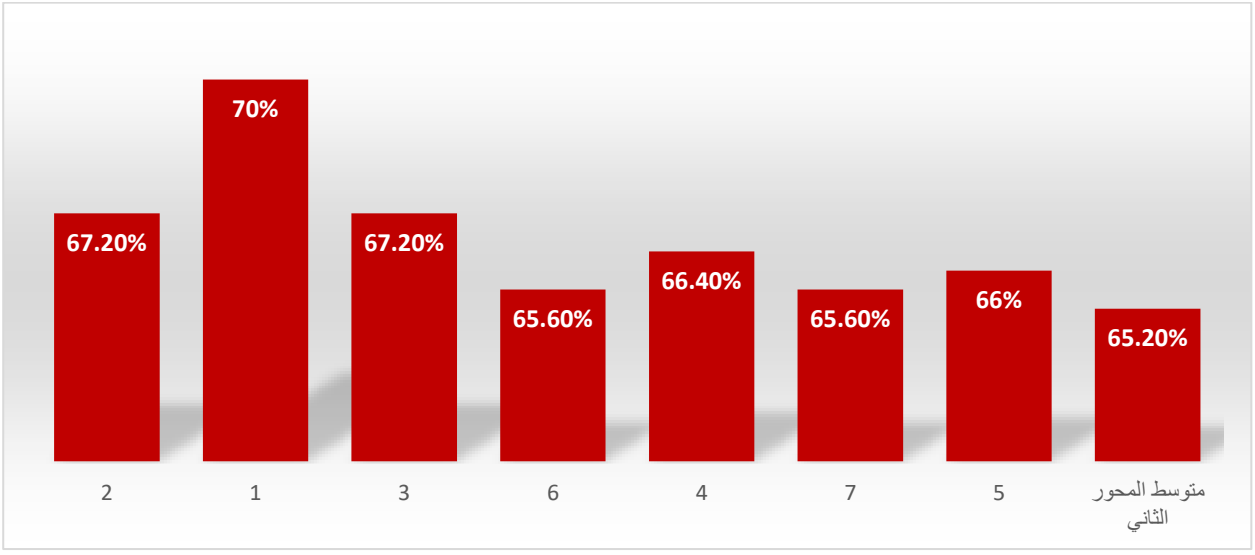

شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.26)، والنسبة المئوية (65.2%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (2) والتي تنص على (يتبنى البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (3.50) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرتين رقم (1، 3) واللتان تنصان على (يوجد توافق في السياسات الائتمانية للبنك مع الدولة)، (المخاطر الائتمانية تشمل عدم قدرة العملاء على السداد) حصلتا على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.36) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (يتم دورياً مراقبة محفظة البنك وتوزيعها بحسب التصنيفات الربحية للبنك) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (3.32) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (تساهم القيادة العليا والعاملين كفريق لصياغة قواعد الجودة الشاملة) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.30) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرتين رقم (4، 6) واللتان تنصان على (تقييم التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب نشاط الحساب وانتظام السداد)، (تصنيف الضمانات بحسب نوعها ونسب تغطيتها للمخاطر) حصلتا على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.28) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أعلى وأقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت بشكل بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (3.26) وبانحراف معياري (0.783) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية.**

3- المحور الثالث: مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية.

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يستخدم البنك إجراءات لعدم الوقوع في مخاطر راس المال	1	3.70	1.129	74%	مرتفع
2	يعتمد البنك على التامين الذاتي من خلال الاحتياطيات لمواجهة الخسائر	6	3.50	0.995	70%	مرتفع
3	تمتاز عملية متابعة والحافظ على راس المال بالكفاءة والفعالية	5	3.50	0.814	70%	مرتفع
4	تقوم إدارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز	7	3.44	0.907	68.8%	مرتفع
5	تضع إدارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال	4	3.52	1.074	70.4%	مرتفع
6	تتناسب حجم الأرباح مع حجم نوعية الخدمات المقدمة	3	3.56	1.033	71.2%	مرتفع
7	تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم	2	3.68	1.019	73.6%	مرتفع
	متوسط المحور الثالث		3.47	0.817	**69.4%**	مرتفع

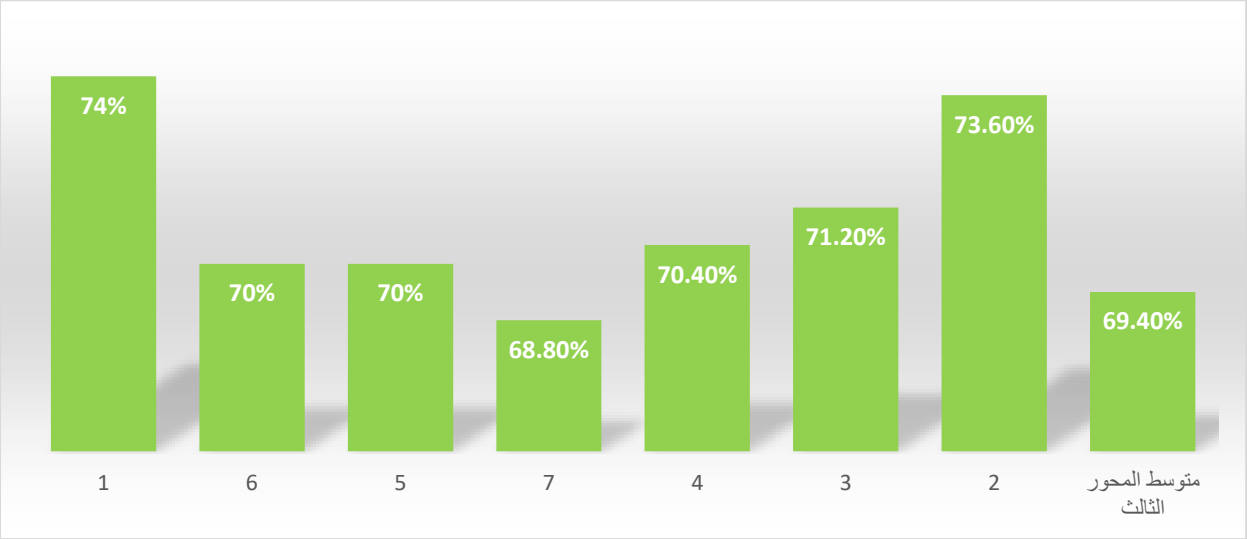

شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.47)، والنسبة المئوية (69.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (1) والتي تنص على (يستخدم البنك إجراءات لعدم الوقوع في مخاطر راس المال) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (3.70) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.68) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (تتناسب حجم الأرباح مع حجم نوعية الخدمات المقدمة) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.56) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (تضع إدارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.52) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرتين رقم (3، 2) واللتان تنصان على (تمتاز عملية متابعة والحافظ على راس المال بالكفاءة والفعالية)، (يعتمد البنك على التامين الذاتي من خلال الاحتياطيات لمواجهة الخسائر) حصلتا على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.50) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (تقوم إدارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.44) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.47) وبانحراف معياري (0.817) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	مخـــاطر الســـيولة وربحيـــة البنوك التجارية	1	3.47	0.814	67.4%	مرتفع
2	مخـــاطر الائتمـــان وربحيـــة البنوك التجارية	3	3.26	0.783	65.2%	مرتفع
3	مخـــاطر راس المـــال وربحيـــة البنوك التجارية	2	3.47	0.817	69.4%	مرتفع
	المتوسط العام لجميع المحاور		3.37	0.718	**67.4%**	مرتفع

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ "**مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية**"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (3.37) وانحراف معياري (0.718)، ودرجة قياس (مرتفع)، حيث حصل المحور الأول: مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.814) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثاني: مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.783) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثالث: مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.817) وتقدير لفظي (مرتفع).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (مرتفعة) على أنه يوجد مخاطر للنشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (12) يبين نتائج لاختبار مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد مخاطر سيولة على ربحية البنوك التجارية	23	4.2360	0.7360	29.710	22	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج لاختبار مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد مخاطر ائتمان على ربحية البنوك التجارية	23	4.**0683**	0.5683	17.639	22	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية

وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج لاختبار مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد مخاطر لراس المال على ربحية البنوك التجارية	23	4.2422	0.74224	9.644	22	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثالثة موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية.

جدول رقم (15) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية	7	.824**
2	مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية	7	.655**
3	مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية	7	.751**
	الدرجة الكلية	**21**	**.768****

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.001)

من خلال الجدول رقم (15) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.001)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثون معالجة اشكالية البحث التي تدور حول مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: النتائج

1. يهتم بنك اليمن الدولي بتحقيق الربحية من خلال توفير السيولة النقدية بشكل مرتفع.
2. يتبنى البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية.
3. يقبل القرار او يرفض لعملاء البنك بناءً على نسبة سيولة الخزينة المتوفرة.
4. إن إدارة المخاطر الائتمانية تنشأ ملخص ارشادي يوضح المبادئ الأساسية لنظامها.
5. أن تقييم التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب نشاط الحساب وانتظام السداد ركيزة مهمة في البنك.
6. يعمل بنك اليمن الدولي على تحقيق أرباح لمواجهة أي مخاطر متوقعة.
7. يسعى بنك اليمن الدولي لتحقيق أرباح لزيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين

وخلص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

8. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية، بمتوسط حسابي (3.47) وبانحراف معياري (0.814) وبتقدير لفظي (مرتفع).
   - أن البنك يحتفظ بمبالغ الزامية بصورة نقدية تزيد من ربحية البنك.
   - أن تخفيض الخسائر وزيادة الأرباح يحقق عائد للبنك.
   - أن البنك يحافظ على استمراره وتوسيع نطاقه بشكل دائم.
9. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية، بمتوسط حسابي (3.26) وبانحراف معياري (0.783) وبتقدير لفظي (مرتفع).
   - أن التوافق في السياسات الائتمانية للبنك مع الدولة موجود بشكل كبير بمتوسط حسابي (3.36).
   - أن عدم قدرة العملاء على السداد أحد المخاطر التي يعاني منها قسم الائتمان.
   - أن البنك يراقب محفظته وتوزيعها دورياً بحسب التصنيفات الربحية للبنك.
10. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مخاطر راس المال وربحية البنوك التجارية على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة، بمتوسط حسابي (3.47) وبانحراف معياري (0.817) وبتقدير لفظي (مرتفع).
    - أن البنك يستخدم إجراءات لعدم الوقوع في مخاطر راس المال.
    - تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم بشكل كبير.
    - يتناسب حجم الأرباح مع حجم نوعية الخدمات المقدمة.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة استخدام السيولة بالشكل الامثل واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجهه المصرف.
- الالتزام بالقوانين المحلية والخارجية المتمثلة بلجنة بازل وقراراتها.
- تطوير استراتيجية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.
- بذل المزيد من الجهد لإدارة مخاطر راس المال.
- احاطة البنك بالمخاطر التي يواجهها عند نفاذ السيولة.
- المحافظة على ارتفاع السيولة لأنها تؤثر على ربحية البنك.
- على البنك تخفيض التكاليف ورفع العوائد لتحقيق الربحية.
- يجب على البنك تحقيق أرباح لمواجهة أي مخاطر متوقعة.
- على البنك تحقيق الأرباح لزيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين.

المراجع

1- ابو احمد، رضا صاحب، فائق مشعل، (2005)، ادارة المصارف، ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل،.

2- ارشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، (1999)، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن: عمان.

3- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد (2000)، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

4- السيسي، صلاح الدين، (2002)، "قضايا مصرفية معاصرة/ دراسات نظرية وتطبيقية الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية" الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.

5- الطراونة، مدحت إبراهيم، (2002)، "مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في جنوب الأردن"، مجلة مؤتة – سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية-، المجلد (17)، العدد (٧)، جامعة مؤتة، عمان.

6- الغندور، حافظ علي، (2003)، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)"، اتحاد المصارف العربية.

7- إحلاسه، نصر رمضان، (2005)، دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة المخاطر السيولة، غزة.

8- أبو حمد، رضا، (2002)، "إدارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، الأردن: عمان.

9- أل علي، رضا صاحب، (2002)، "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن: عمان.

10- حشاد، نبيل، (2005)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل (2) - الجزء الثاني.

11- سلطان، محمد سعيد، وآخرون، (1989)، "إدارة البنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر.

12- سويلم، محمد، (1986)، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية- مدخل مقارن"–، مكتبة الجلاء، القاهرة: مصر.

13- شاهين، علي، (2005). "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الفلسطينية"، المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، 9 مارس،

14- شلش، أبو الوفا فهمي، (2001)، "حول المعيار الجديد لمعيار كفاية رأس المال– مقترحات لجنة بازل"، النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول والثاني.

15- عبد الخالق، جودة، (1990)، "الاقتصاد الدولي: من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية.

16- عقل، مفلح (1989)، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان

17- عمر، محمود عبد السلام، (1996)، "لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة"، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد الأول.

18- عمر، محمود عبد السلام، (1996)، "مدى استجابة المصارف الدولية والعربية لقرارات لجنة بازل"، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد الثاني، يونيو.

19- غنيم، أحمد، (2002)، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، بور سعيد.

20- مطر، محمد (2000)، "التحليل المالي والائتماني – الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، عمان: دار وائل للنشر.

21- ناصر، الغريب، (2002) "مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها"، اتحاد المصارف العربية.

22- هندي، منير إبراهيم (1996)، "إدارة المصارف التجارية – مدخل اتخاذ القرارات-"، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

23- Basel Committee on Banking Supervision (BIS). September 2008. Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Bank for International Settlements Press & Communications CH- 4002 Basel, Switzerland

24- Hample, (1999), "Bank Management – Text& Cases", 4 Edition, U.S.A.

الملاحق

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية والمصرفية

استبيان البحث

الاخ/الاخت
المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، وبعد

نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام املين تعاونكم في الرد على أسئلة استبيان الدراسة المقدم من الطلاب:

الموسوم بـ:

مخاطر النشاط المصرفي على ربحية البنوك التجارية

- للحصول على درجة البكالوريوس في مجال المصارف.

وعليه: نرجو منكم قراءة مفردات الاستبيان المرفق بدقة والاجابة على أسئلته وذلك بوضع إشارة (✓) في الخانة المحددة علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير..

الباحثون

المعلومات الشخصية الوظيفية:

الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة (✓)على الاجابة المناسبة:

1) الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

2-العمر:

أ. أقل من 30 سنة ( ) ب. من 31 الى أقل كم 40 سنة ( )

ج. من 41 الى اقل من 50 سنة ( ) د. أكثر من 50 سنة ( )

3) المركز الوظيفي

أ. مدير عام ..... ( ) ب. مدير إدارة ( )

ج. رئيس قسم ( ) د. مختص ( )

4) المؤهل العلمي:

أ. ثانوية ( ) ب. دبلوم ( )

ج. بكالوريوس ( ) د. دراسات عليا ( )

5- سنوات الخبرة:

أ. أقل من 5 سنوات ( ) ب. من 5 الى أقل من 10 سنوات ( )

ج. من 10 الى اقل من 15 سنة ( ) د. من 15 الى أقل من 20 سنة ( )

هـ. أكثر من 20 سنة

المعلومات الموضوعية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: مخاطر السيولة					
1	يوجد توافق في السياسات الائتمانية للبنك مع الدولة					
2	يتبنى البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية					
3	المخاطر الائتمانية تشمل عدم قدرة العملاء على السداد					
4	تقييم التسهيلات الممنوحة للعملاء بحسب نشاط الحساب وانتظام السداد					
5	يتم دورياً مراقبة محفظة البنك وتوزيعها بحسب التصنيفات الربحية للبنك					
6	تصنيف الضمانات بحسب نوعها ونسب تغطيتها للمخاطر					
7	تعتمد إدارة المخاطر الائتمانية ملخص ارشادي يوضح المبادئ الأساسية لنظامها					
	المحور الثاني: مخاطر الائتمان					
8	يستخدم البنك إجراءات لعدم الوقوع في مخاطر راس المال					
9	يعتمد البنك على التامين الذاتي من خلال الاحتياطيات لمواجهة الخسائر					
10	تمتاز عملية متابعة والحافظ على راس المال بالكفاءة والفعالية					
11	تقوم إدارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز					

12	تضع إدارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال					
13	تتناسب حجم الأرباح مع حجم نوعية الخدمات المقدمة					
14	تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم					
	المحور الثالث: مخاطر راس المال					
15	يستخدم البنك إجراءات لعدم الوقوع في مخاطر راس المال					
16	يعتمد البنك على التامين الذاتي من خلال الاحتياطيات لمواجهة الخسائر					
17	تمتاز عملية متابعة والحافظ على راس المال بالكفاءة والفعالية					
18	تقوم إدارة البنك بإدارة راس المال بشكل يقلل من مخاطر العجز					
19	تضع إدارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من راس المال					
20	تتناسب حجم الأرباح مع حجم نوعية الخدمات المقدمة					
21	تتناسب نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مع توقعاتهم					